التعدادات السكانيه في دول مجلس التعاون العربي

المنهجيه واهم النتائج

اعداد

د. محمد جمعه الروبي *

١- مقدمه :

في السادس عشر من فبراير عام ١٩٨٩ اعلن في بغداد عاصمه الجمهوريه العراقيه عن انشاء مجلس التعاون العربي الذي يضم الجمهوريه العراقيه وجمهورية مصر العربيه والجمهوريه العربيه اليمنيه والمملكه الاردنيه الهاشميه وذلك بهدف تحقيق التنسيق والتكامل بين دول المجلس في مختلف المجالات السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه .

ومن مظاهر التنسيق والتكامل بين دول مجلس التعاون العربي تبادل المعرفه والثقافه وتناول المعلومات والخبرات العلميه المختلفه بشكل يمكن كل دوله من دول المجلس من الإستفاده من خبرات الدول الاخري به في شتي فروع العلم والمعرفه .

وتبادل المعرفه السكانيه اي التعرف علي حجم وخصائص المجتمعات السكانيه الديمجرافيه والاقتصاديه والاجتماعيه في الوقت الحاضر وما قد يطرأ عليها من تغيرات في المستقبل يعد من المجالات التي تحظي باولويه كبيره لما لهذه المعرفه من مدلولات هامه في عملية صنع القرارات ووضع السياسات الاقتصاديه والاجتماعيه لدول المجلس التي تاخذ جميعها باسلوب التخطيط الشامل سبيلا للتنميه .

---

* الموظف خبير سابق بهيئة الامم المتحده في التحليل الديمجرافي ومدير مشروع مركز الدراسات السكانيه باليمن الشمالي ويعمل حاليا مدرسا للاحصاء بمعهد الكفايه الإنتاجيه - جامعه الزقازيق بجمهورية مصر العربيه .

ويهدف البحث الحالي الي تحقيق ذلك الهدف عن طريق استعراض الخبرات المختلفه لدول مجلس التعاون العربي في اجراء التعدادات السكانيه والاساليب التي اتبعتها كل دوله في هذا المجال والظروف المحيطه بها بغرض توضيح الاسس والاساليب المشتركه بينها من حيث التحضير وتنفيذ التعدادات وكذلك الاسس والاساليب التي تميزت بها كل دولة عن الدول الاخري نظرا لطبيعتها وظروفها الخاصه وبما يخدم في النهايه عمليه وضع انماط موحده واسس واجراءات مشتركه لتنفيذ التعدادات في هذه الدول في المستقبل .

٢- التعدادات السكانية في مصـــر :

تعتبر مصر من أقدم الدول التي قامت باجراء التعدادات السكانية في العالم فتشير الاثار الي أن أول تعداد للسكان في مصر اجري عام ٣٣٤٠ قبل الميلاد تلاه تعداد اخر عام ٣٠٤٠ قبل الميلاد ، كما يذكر انه كان هناك الزام علي رب الاسرة بان يبلغ عن عدد أفراد اسرته بصفه دوريه (كل خمسة عشر عاما) ولكن لاتتوافر أي بيانات عن نتائج هذه التعدادات أو كيفية اجرائها .

وشانها في ذلك شان كل عمليات حصر السكان في العصور القديمه فان الاغراض الاساسيه لهذه التعدادات تركزت في حصر الامكانيات العسكرية للدولة وكذلك المساعده في عملية جباية الضرائب وتحصيل الزكاة وتقدير عدد الايدي القادره علي العمل (١٢) .

وفي العصور الحديثه عملت عدة تقديرات لسكان مصر كان أولها ابان الحمله الفرنسية الي أن اجري اول تعداد بالمفهوم الحديث عام ١٨٨٢ ثم اجري التعداد الثاني بعد خمسة عشر عاما من التعداد الاول اي في عام ١٨٩٧ وتتابعت التعدادات بعد ذلك مرة كل عشر سنوات حتي عام ١٩٤٧ وقد أجل اجراء تعداد ١٩٥٧ الي عام ١٩٦٠ بسبب ظروف العدوان الثلاثي علي مصر عام ١٩٥٦ . وشمل تعداد ١٩٦٠ سكان مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحده) . وقد كان الاتجاه بعد ذلك هو اتخاذ السنوات الصفريه كسنوات للتعداد اسوة بالدول الاخري ، ولكن تعـــداد ١٩٧٠ تاجل بسبب ظروف يونيو ١٩٦٧ واجري بدلا

منه تعداد بالعينه عام ١٩٦٦ .وتم بعد ذلك اجراء تعدادي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ . اي ان مجمل عدد التعدادات السكانيه الحديثه التي اجريت في مصر هو احدي عشر تعدادا .

وكانت تقديرات سكان مصر وفقا لهذه التعدادات كما يلي :

سنه التعداد	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧
جمله السكان بالالف نسمه	٦٧٠٦	٩٦٣٥	١١١٩٠	١٢٧٥١	١٤١٧٨	١٥٩٢١
نسبه الجنس (عدد الذكور لكل ١٠٠ انثي)	٩٩و٣	١٠٣و٣	١٠٠و٨	١٠٠و٣	٩٩و١	١٠٠و٢
سنه التعداد	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	
جمله السكان بالالف نسمه	١٨٩٦٧	٢٥٩٨٤	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٦	٤٨٢٠٥	
نسبه الجنس	٩٨و١	١٠١و٢	١٠١و٩	١٠٣و٧	١٠٤و٧	

وكانت التعدادات السكانيه حتي تعداد ١٩٦٠ قاصره علي حصر السكان وخصائصهم الديمجرافية والاجتماعية والاقتصاديه المختلفه . ورغم ان عمليات التعداد كانت تتضمن حصرا عاما للمباني تمهيدا لحصر السكان فيها الا ان هذه التعدادات لم تتعرض لخصائص المسكن . وفي تعداد ١٩٦٦ بالعينه تضمنت النتائج المنشوره عن التعداد بيانات حصر المباني كذلك . وبازدياد الحاجة الي التعرف علي خصائص المباني والظروف السكنيه للاسرة تقرر ان يشمل تعداد السكان تعدادا للمباني والمنشات وخصائص المسكن توفيرا للجهد والتكلفه التي يتطلبها اجراء تعداد مستقل للمنشات والظروف السكنيه . وقد طبق ذلك علي كل من تعدادي ١٩٧٦ / ١٩٨٦ مع اختلاف درجة التفصيل في البيانات في التعدادين . وقد شملت جميع التعدادات فيما عدا تعدادي ١٩٦٠ / ١٩٦٦ جميع الاشخاص الموجودين داخل الحدود السياسية لمصر ليلة العد ويدخل في ذلك الاشخاص المتداجدون علي ظهور السفن المتواجده في نطاق المياة الاقليمية للدولة ليلة العد .

وقد حددت السلطات المسئولة عن اجراء التعدادات في مصر منذ بدء اجراء هذه التعدادات الفتره ما بين اخر ابريل واول يونيو كانسب فتره لإتمام عملية العد حيث كان الاعتقاد ان التحركات السكانيه فيها اقل ما يمكن وتتميز بالاستقرار لخلوها من المناسبات الدينيه واستقرار المزارعين في زراعاتهم وكذلك استقرار البدو الرحل في اماكن ثابته كما هو الحال دائما في موسم الصيف . كما ان هذه الفتره تتجنب موسم الإصطياف الداخلي والسياحة العالمية الشتويه الي مصر (١٠) . ولكن باستعراض تواريخ اجراء التعدادات لانجد التزاما دائما بهذه الفتره نتيجة عوامل اجتماعيه وسياسيه وظروف المواءمة لاجراء التعداد .

نجد ان تعدادات ١٨٨٢ - ١٩٠٧ وكذلك تعداد ١٩٦٦ بالعينه قد التزمت بهذه الفتره بينما نجد تعدادات ١٩١٧ - ١٩٤٧ قد اتخذت شهر مارس كانسب فتره لاجراء التعداد نظرا لقلة التحركات السكانيه فيها مع ملاحظه ان تعداد ١٩٢٧ قد تقرر تقديم وقت اجرائه من منتصف مارس الي منصف فبراير نظرا لحلول شهر رمضان في الخامس من مارس ذلك العام .

اما تعداد ١٩٦٠ فقد تاثر موعد اجرائه بظروف الوحده بين مصر وسوريا في فبراير من نفس العام وقد اختير شهر سبتمبر كانسب شهور السنه لاجراء هذا التعداد .

كما قد تعدلت اخيرا فتره اجراء التعدادات لتكون شهر نوفمبر كما يظهر ذلك في تعدادي ١٩٧٦ - ١٩٨٦ اعتقادا بان هذا الشهر هو فتره استقرار نسبي للسكان حيث تكون التحركات السكانيه اقل ما يمكن اذ يعقب هذا الشهر موسم الاجازات الصيفيه ويلي بدء العام الدراسي في المدارس والجامعات وتتميز الفترة باستقرار الزراعه ومواءمة الظروف الجوية . ويتوقع ان يستمر اعتبار هذا الشهر انسب شهور السنه لاجراء التعداد في مصر لفتره طويله من الزمن الا اذا تدخلت عوامل تؤدي الي تغييره لشهر اخر .

وقد اتبعت جميع التعدادات التي اجريت في مصر الاساس الفعلي لعد السكان حيث يتم عد الافراد حسب اماكن تواجدهم الفعليه ليلة التعداد بصرف النظر عما اذا كانت هذه الاماكن هي محال اقامتهم المعتاده ام لا . ويستثني

من ذلك تعداد ١٩٦٦ بالعينه ، الذي جمع بين الاساسين الفعلي والنظري حيث تضمنت استمارة التعداد بيانات عن الافراد المتواجدين بالاسرة ليلة التعداد وكذلك الافراد الغائبين ويقيمون عادة مع الاسرة في مكان العد .

وقد اتبع اسلوب المقابله الشخصية كطريقة لجمع البيانات من الافراد حيث يقوم العداد بزيارة الاسرة خلال اسبوعين قبل تاريخ العد مباشره وتسجيل بيانات الافراد المتواجدين في مسكن الاسرة في ذلك التاريخ ثم يقوم بزيارة الاسرة مرة اخري خلال ثلاثة ايام تبدأ من اليوم التالي لليلة العد يقوم خلالها بما يعرف بعملية تتميم العد للتاكد من أن جميع الافراد الذين سبق تسجيلهم في الزيارة الاولي كانوا متواجدين مع الاسرة ليلة العد (لحظة الاسناد الزمني) فيضيف من تواجد ليلة العد ولم يسجل في الزيارة الاولي كالمواليد وغيرهم ويحذف من سبق تسجيله ولكنه لم يتواجد مع الاسرة ليلة العد كالوفيات وغيرهم وقد تعدل هذا الاسلوب في التعداد الاخير ١٩٨٦ حيث اقتصرت زيارة العداد للاسرة علي زيارة واحدة تتم خلال الخمسة عشر يوما التي تبدأ من اليوم التالي لليلة العد حيث يتم جمع البيانات عن الافراد الذين تواجدوا مع الاسرة ليلة العد .

وقد كانت البيانات تدون كتابه بواسطة العداد وتستوفي بيانات كل فرد علي حده (افقيا بالاستمارة) في تعدادات ما قبل تعداد ١٩٨٦ . أما في تعداد ١٩٨٦ فقد استخدم اسلوب الترميز المسبق للاجابات الممكنه عن الاسئلة المختلفه . ويقوم العداد بضع علامة مميزة علي الاجابة المناسبة امام كل فرد بالنسبة للسؤال الواحد اي باتباع الاسلوب الرأسي بالاستمارة (١٤) .

كما كان اسلوب الحصر الشامل هو الاسلوب الشائع لجمع المعومات في تعداد السكان بمصر ولم يطبق اسلوب العينات في التعدادات السكانيه السابقه علي تعداد ١٩٦٦ الا في حالة الاختبارات القبلية للتعداد (pilot, pre -tests) حيث يكون الهدف من هذه الاختبارات هو اختبار سلامه اجراءات التعداد وتنظيماته الاداريه واختبار استمارات التعداد والكشف عن كفاءة العدادين ولهذا لايشترط أن تكون العينات المختاره لهذه الختبارات ممثله لجميع المناطق بل عاده ما تكون من النوع العمدي purposive samples.

اما تعداد ١٩٦٦ فقد اعتمد اساسا علي العينه وهو اول تعداد يجري بالعينه وتم بمقتضاه اختيار عينه عشوائيه بسيطه قدرها ٥٪ من مجموع الاسر في الحضر وعينه عشوائيه طبقيه عنقوديه قدرها ٣ ٪ من مجموع الاسر في الريف لجمع البيانات الاساسيه وبيانات الهجرة الداخلية . كما تم اختيار عينه فرعيه حجمها ٢٠ ٪ من العينه الاصليه لجمع بيانات عن الخصوبه والقوي العاملة .

وفي تعداد ١٩٨٦ اشتملت استمارات الاسرة علي نوعين من الاستمارات النوع الاول استماره مختصره تتضمن الخصائص الاساسيه للفرد وتشتمل علي ١٥ سؤالا تجمع بياناتها من ٨٠ ٪ من الاسر . والنوع الثاني استماره مطوله وتشمل الي جانب اسئلة الاستمارة المختصره اسئلة اضافيه لجمع بيانات هذه الاستمارة من ٢٠ ٪ فقط من الاسر .

ونظرا لطول خبرة مصر في مجال التعداد (ما يزيد علي قرن من الزمان بالنسبة للدول العربية الاخري فقد انعكس ذلك علي دقة التنظيم وسلامه الاجراءات خاصة في التعدادات الحديثه .

ويعتبر تعداد ١٩٦٠ نقطه تحول رئيسية في التعدادات السكانيه بمصر حيث حدث تطور جذري في درجة تفصيل البيانات المجموعة والمنشوره في هذا التعداد وما تلاه من تعدادات . فزاد الاهتمام الرسمي والشعبي بعمليات التعداد وما يجلبه من فوائد ومزايا تخطيطيه فرصدت له تبعا لذلك امكانيات مالية ومادية وبشريه هائلة . وتمت الاستعانة بالخبرات الفنيه الخارجية من قبل منظمات الامم المتحده والموسسات الدولية . ونستطيع القول بان التعدادات السكانيه الحديثه خاصة تعدادي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ قد شهدت تحسنا كبيرا في اجراءات ونظم التعداد في مصر سواء في مراحل الاعداد والتحضير للتعداد اوفي مراحل التنفيذ اوفي مراحل التجهيز والنشر .

وفيما يلي نقدم بعض المؤشرات الاحصائيه المستخلصه من نتائج تعداد السكان في مصر عام ١٩٨٦ (نتائج اولية) (١٥)

	ذكور	اناث	جملة
عدد السكان بالالف	٢٤٦٥٥	٢٣٥٥٠	٤٨٢٠٥
عدد السكان (%)	١و٥١	٩و٤٨	١٠٠
نسبه سكان الحضر %	١و٤٤	٧و٤٣	٩و٤٣
نسبه سكان الريف %	٩و٥٥	٣و٥٦	أو٥٦
نسبة سكان العاصمة %			٦و١٢
التوزيع العمري (%)			
اقل من ٦ سنوات			٢و١٩
٦-			٩و١٤
١٢ - ٦٤			٠و٦٣
٦٥ فاكثر			٩و٢
نسبه قوة العمل	٧و٤٦	٩و٨	٢و٢٨
التوزيع حسب الحالة			
التعليميه	١٠٠	١٠٠	١٠٠
امي	٨و٣٧	٨و٦١	٤و٤٩
يقرأ ويكتب	٤و٣٠	٠و١٨	٤و٢٤
مؤهل اقل من الجامعي	٠و٢٦	٠و١٧	٨و٢١
مؤهل جامعي او اعلي	٨و٥	٨و٢	٤و٠٤

٣- التعدادات السكانية في العراق :

يرجع تاريخ محاولات حصر السكان في العراق الي العصر العباسي ولكن كما هو الحال في التاريخ القديم لكل الدول لم يكن الهدف من هذه المحاولات احصائيا بالمفهوم الحديث ولكن كان جمع البيانات يتم لاغراض عسكرية ولتحصيل الضرائب وتقدير الافراد القادرين علي العمل .

وبالنسبه للتاريخ الحديث يذكر انه كانت هناك محاولتان لحصر السكان الاولي تمت عام ١٩٢٧ عقب تكوين الدولة العراقيه واتسمت بالفشل الذريع ولذا تم الغاؤها والثانية تمت عام ١٩٣٤ واستكملت في العام التالي وظلت نتائجها معتمده رسميا فتره طويله من الزمن حتي تم الغاؤها عام ١٩٥٥ (١٣) . ولكن يصعب ان يطلق علي عملية الحصر في هاتين المحاولتين كلمة تعداد بمفهومها الصحيح اذ انها لم تكن تسجيلا شاملا لكل السكان كما انها لم تقم علي الاسس والاساليب العلمية الصحيحة للتعداد .

ومنذ استقلال العراق عن بريطانيا عام ١٩٣٢ اجريت اربعة تعدادات سكانية في السنوات ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧١ حيث تقرر اجراء تعداد السكان بصفة دوريه كل عشر سنوات وفقا لقانون تسجيل النفوس رقم ٥٩ لسنه ١٩٥٥ وتعتبر هذه التعدادات هي الوحيده التي جرت علي اسس علمية يتوافر فيها الحد الادني المطلوب للتعداد كما انها شملت كل السكان تقريبا مع اختلاف في درجة الشمول وتباين في درجة الثقة في النتائج التي تم الحصول عليها من هذه التعدادات .

وكانت تقديرات السكان بالعراق وفقا للتعدادات المشار اليها كما يلي :

سنه التعداد	١٩٢٧	١٩٣٥	١٩٤٧	١٩٥٧
جملة السكان بالالف	٢٩٦٨	٣٣٨١	٤٨١٦	٦٢٩٩
نسبه الجنس	١٠٣و٩	٩٩و٨	٨٨و٢	٩٩و٦
سنه التعداد	١٩٦٥	١٩٧٧		
جملة السكان بالالف	٨٠٤٧	١٢٠٠٠		
نسبه الجنس	١٠٤	١٠٦و٣		

وبالنسبه لتعداد ١٩٤٧ ورغم انه يعتبر التعداد الرسمي الاول بالعراق الا ان نتائجه تميزت بالتفصيل وتناولت السكان مصنفين حسب العمر والجنس والحالة زواجية ونسبة الالمام بالقراءة والكتابه والاعاقه البدنيه والاقامة والمهنة والديانة والجنسية ومكان الولاده . وموزعين حسب التقسيمات الادارية للبلاد اي حسب اللواء (المحافظة) والقضاء والناحية والقريه والحي (٣) كما لم يشمل الجاليات العراقيه في الخارج والعشائر الرحالة .

ويعتبر كل من تعدادي ١٩٥٧ - ١٩٦٥ اكثر شمولا من تعداد ١٩٤٧ اذ تم نشر عدد اكبر من الجداول المتعلقه بخصائص السكان الديمجرافيه والاجتماعية والاقتصاديه حسب التقسيمات الادارية للبلاد - وخلافا لما هو متوقع فقد جاء تعداد ١٩٥٧ اكثر تفصيلا لحد ما من تعداد ١٩٦٥ حيث شمل بيانات تتعلق بفئات العاملين في قطاع الصناعه ، المهن ، عدد العراقيين المقيمين خارج البلاد ، تركيب الاسرة ، مكان الولاده ، عدد الاولاد حسب عمر الزوجة ومدة الحياة الزاوجية .

اما تعداد ١٩٧٧ فقد كان الهدف من جمع البيانات هدفا احصائيا بحتا بعكس التعدادات السابقة التي غلب عليها الهدف الاداري . كما ساعدت التجارب السابقة والخبرات المكتسبه من التعدادات الثلاثه الاولي وكذلك حالة الاستقرار السياسي التي كان يعيشها العراق في الفتره التي اجري فيها التعداد خاصة في المناطق الشماليه الي زيادة درجة الشمول والتغطيه في هذا التعداد الي ٩٩ % وتم كذلك حصر العراقيين المتواجدين خارج البلاد عن طريق السفارات العراقيه بالخارج ولكن لم تتم هذه العملية بالنجاح المتوقع .

ويلاحظ ان جميع التعدادات السكانيه التي اجريت بالعراق بما فيها تلك التي اجريت قبل عام ١٩٤٧ قد نفذت في شهر تشرين الاول (اكتوبر) وذلك اعمالا لقانون تسجيل النفوس رقم ٥٩ لسنه ١٩٥٥ الذي يقضي باجراء تسجيل عام للنفوس في العراق مره كل عشر سنوات خلال شهر تشرين الاول من السنه التي يقع فيها التسجيل العام .

وقد حدد في تعداد ١٩٦٥ لاول مرة لحظه اسناد زمني للتعداد وكانت الساعه الثانيه من ليلة التعداد ١٣ / ١٤ اكتوبر وهي ساعة الصفر بالنسبة للتعداد العام وكذلك الحال بالنسبة لتعداد ١٩٧٧ حيث تم تحديد الساعه السادسه من صباح يوم ١٧ للتعداد ولايسجل بعدها حوادث ولكن في الواقع الفعلي لم يتم الالتزام بدقه بهذه المواعيد خاصه فيما يتعلق بتعداد ١٩٦٥ .

ومما هو جدير بالذكر ان تعداد ١٩٦٥ كان مقدرا اجراؤه عام ١٩٦٧ ولكن في اواخر شهر اكتوبر ١٩٦٤ تقرر تعديل الموعد الي عام ١٩٦٥ حتي يتم الاعداد

للانتخابات التي ستعقب اعلان الوحده بين العراق و الجمهورية العربية المتحده حسب تصريح رئيس الجمهورية انذاك (١٣) .

وعن اساس و اسلوب العد في تعدادات السكان بالعراق يذكر ان التعداد الاول عام ١٩٤٧ تم باتباع الاساس الفعلي لعد السكان حيث اعلن منع التجول في يوم التعداد وتم تسجيل السكان في المكان الذي تواجدوا فيه في ذلك اليوم اما في مناطق الاهوار و المناطق النائيه الاخري فقد بدأت عملية التسجيل فيها قبل ذلك اليوم و انتهت فيه . ولكن كانت هناك صعوبة في تسجيل الفلاحين المتنقلين و القبائل الرحل .

ولقد حددت الماده السادسه من القانون رقم ٥٩ لسنه ١٩٥٥ بان تجري عمليات التعدادت المقبله باحدي الطريقتين : الحالة الراهنه و الهيئات المتجوله أو كليهما معا حسب الاحوال و الظروف التي تمليها طبيعه المناطق واوضاع السكان وعاداتهم (١٣) .

وقد جري تعداد ١٩٥٧ تبعا لذلك علي اساس الحالة الراهنه (الاساس الفعلي) في المدن بينما جرت عمليات التعداد في الريف بطريقة الهيئات المتجولة (الاساس النظري) .

وقد اتبعت في تعداد ١٩٦٥ ايضا طريقتا التسجيل حيث طبقت طريقة الحالة الراهنه في مراكز الوحدات الادارية وداخل حدود البلديات بينما طبقت طريقة الهيئات في الضواحي و الارياف وكذلك في تسجيل العراقيين خارج الوطن .

وفي تعداد ١٩٧٧ تم اتباع الاساسي الفعلي في تسجيل السكان حسب اماكن تواجدهم وفرض ايضا حظر التجول في يوم التعداد لاتاحه الفرصه للعدادين والحد من التنقلات بالنسبه للمواطنين مما يعرقل عمليه العد ويؤدي الي ظهور حالات الازدواج او الحذف ، اي انه يمكن القول ان تعداد ١٩٧٧ ركز علي اتباع الاسلوب الفعلي ولم يدمج بين الاساسين في العد وتجدر الاشارة الي ان الدمج بين الاساسين في تعدادات العراق لم يكن يتم بالشكل المتعارف عليه في الدول الاخري بل كان يتم بتطبيق الاساس الفعلي في بعض المناطق و النظري في المناطق الاخري وهذا الازدواج ادي الي حدوث كثير من الاخطاء في التعدادات التي دمجت بين الاسلوبين .

أما عن اسلوب جمع البيانات فقبل تعداد ١٩٤٧ كان التسجيل يتم عن طريق تشكيل لجان خاصه تتخذ مقارا لها في المساجد والدوائر الحكومية والمدارس في مراكز معينه ويتم استدعاء رؤساء الاسر لهذه المراكز للادلاء بالبيانات المطلوبة .

أما في تعداد ١٩٤٧ والتعدادات التاليه فقد اختلفت الطريقة التي يتم بها استيفاء البيانات تبعا لإختلاف المستوي الثقافي والاجتماعي والوعي لدي المواطنين الذين يقومون بالادلاء بالبيانات وتبعا لإختلاف مستوي تدريب وجديه العدادين انفسهم فكان العداد يقوم بالدور كاملا حيث يتولي استيفاء البيانات وتسجيلها من افواه الاشخاص المدلين بها . وكان هذا هو النموذج السائد في تعداد ١٩٤٧ بحكم الوضع الثقافي للمواطنين لذلك . بينما في حالات اخري كانت الاستمارات توزع علي الاسر قبل يوم التعداد لفرز ملئها وتسليمها للعداد . وفي حالات اخري كلف العداد بتقديم المساعدة لرب الاسرة اذا رغب في ذلك وبالقيام بدور اكبر في المساعدة علي ملء الاستمارة وتوضيح الاسئلة في المناطق الريفية . وقد كان دور الفرد والاسرة في القيام بملء الاستمارة في تزايد مستمر بسبب تحسن المستوي الثقافي ودرجة الوعي لدي الناس .

ولم تذكر الوثائق المنشورة عن تعدادات السكان بالعراق استخدام اسلوب العينات في اتمام عملية العد الفعلي الا في اجراء الإختبارات القبلية لتجربة اعمال التعداد وهو نشاط يستلزم ان يكون العمل باختيار مناطق محدده وليس كل المناطق لاجراء هذه الاختبارات . وأغلب الظن انه لم تكن هناك حاجة ماسة لان تتبني عملية عد السكان بالكامل علي اسلوب المعاينة كما حدث بالنسبة لتعداد ١٩٦٦ بالعينة في مصر .

وقد ذكرنا أن التعداد السكاني القائم علي الاسر العلمية والفنية الصحيحة بالعراق يرجع الي عام ١٩٤٧ حيث كان اول تعداد شامل لجميع السكان ولكن من غير المتوقع ان يتم اتباع هذه الاسر بدقة في التعدادات الاولي حيث الخبرة العملية لم تكتمل بعد فالاعمال التحضيرية لهذا التعداد لم تكن كافية كما لم تتخذ الوسائل الناجحه لحل المشاكل والصعوبات الفنيه للحصر

في بعض الاماكن خاصة الريفية واماكن القبائل الرحل والجاليات العراقية في الخارج . اضافة الي ان التعداد قد جري في الفتره التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وادخال نظام البطاقات التموينية لتوزيع المواد الضرورية (١٣) .

وتحسن الوضع في تعداد ١٩٥٧ حيث بذلت الجهود لتجنب المظاهر السلبية في التعداد السابق وبداء التحضير مبكرا لاجراء التعداد فوضعت الخطة العامة لذلك وكثفت الحملات الاعلامية لتوعية المواطنين وتمت الاستعانة بامكانيات وخبرات الاجهزة الرسميه المختلفة في الدولة وتم اجراء عملية تجريبية قبل القيام بالتعداد اثبتت صلاحية الخطه الموضوعة .

-اما في تعداد ١٩٦٥ فقد تم اتخاذ الاجراءات الضروريه لضمان نجاح التعداد والاستفاده من الخبرات المكتسبه من التعدادات السابقة في تجنب المظاهر السلبية التي ظهرت فيها ومن هذه الاجراءات التحضير لاعمال التعداد الذي استمر سنة كاملة والاهتمام بنوعية العدادين واختيار الفئات المتعلمة منهم وتحديد لحظة اسناد زمني للتعداد .

ورغم ذلك وبسبب التبكير بموعد التعداد قبل الموعد المخطط له بعامين فان الوقت لم يكن كافيا للقيام بالتحضيرات اللازمه واتباع الاسس العلمية والفنية للتعداد علي وجه اكمل . كما تاثر تسجيل السكان بحالة القتال وعدم الاستقرار السياسي في المناطق الشمالية وخاصة محافظات دهوك واربيل وكركوك والسليمانية .

ويمكن القول ان تعداد ١٩٧٧ هو اول تعداد تكتمل له الاسس العلمية والفنيه الصحيحة فقد قام باجرائه جهاز احصائي متخصص وكانت هناك فتره اعداد وتجهيز مبكرة وضعت خلالها الخطط المفصله للتعداد ورصدت للتعداد امكانيات ماديه وبشريه هائله وتم توفير اعداد كبيرة من العدادين الذين تم تدريبهم تدريبا كافيا وتميز عبء العمل اليومي للعداد بالصغر بالقياس الي التعدادات السابقة (٢٠ استمارة فقط) .

وتمت الاستعانة بالخبرات العربية والاجنبية في اعمال التعداد وقد سبق عملية العد عملية ترقيم للمنازل وتحديد للمناطق قبل التعداد بثمانية اشهر

وكثفت الحملة الاعلامية لتوعيه المواطنين وحثهم علي الادلاء بالمعلومات الصحيحة . واقتصر الامر علي اتباع الاساس الفعلي للعد في جميع المناطق وبذلت جهود كبيرة للوصول لاقصي المناطق النائيه حيث استعملت طائرات الهليوكوبتر في ذلك وفرض حظر التجول في يوم التعداد للتقليل من تحركات المواطنين . وقد سبق تنفيذ عملية التعداد تعداد تجريبي في بعض المناطق للتعرف علي المشاكل التي يمكن ان تواجه التعداد . واختصرت استمارة التعداد بالنسبة للاستمارات في التعدادات السابقة وتم التركيز فيها علي الجانب السكاني كما اختلفت طريقة تسجيل الاجابات علي الاسئلة واصبحت تعتمد علي التاشير علي الاجابة المناسبة داخل احد المربعات الموجودة امام السؤال بدلا من وضع الاجابة كتابة كما كان الوضع في التعدادات السابقة . وتم كذلك استخدام الحاسبات والاجهزة الاليكترونية في تجهيز البيانات بدلا من التجهيز اليدوي .

وساعد علي نجاح التعداد حالة الازدهار الاقتصادي والاستقرار الامني والسياسي بالبلاد وارتفاع المستوي التعليمي للمواطنين وزيادة اهتمام الدولة بالاغراض الاحصائية للتعداد .

وفيما يلي اهم النتائج المتوفرة عن تعداد السكان بالعراق لعام ١٩٧٧ :

جدول رقم (١) .

توزيع السكان بالجمهورية العراقيه حسب العمر والجنس

طبقا لتعداد ١٩٧٧

فئة العمر	الذكور	الاناث	المجموع
اقل من سنة	٢٦١٧٤٤	٢٤٠٠٢٨	٥٠١٧٧٢
١ - ٤	٩١٢٣١٤	٨٦٨٦٤٢	١٧٨٠٩٥٦
٥ - ٩	١٠٦٣٥٧٢٢	٩٨١٣٨٧	٢٠٤٤٩٥٩
١٠ - ١٤	٨١٤٢٠٤	٧٢٥٧٥٥	١٥٣٩٩٥٩

١٥ - ١٩	٤٨٨٣٠٦	٥٥١٩٥٥	١٠١٠٢٧١
٢٠ - ٢٤	٦٠٢٣٦٢	٥١٤٠١٤	١١١٦٣٧٦
٢٥ - ٢٩	٤٢٢٧٩٣	٣٨٨١٤٦	٨١٠٩٣٩
٣٠ - ٣٤	٣١٨٠٤٣	٢٨٦٠٤١	٧٠٤٠٨٤
٣٥ - ٣٩	٢٥٧٧٠٧	٢٣٦٤٤٣	٤٩٥١٥٠
٤٠ - ٤٤	١٨٦٤٤٧	١٩٢٥٩٠	٣٧٩٠٣٧
٤٥ - ٤٩	٢١٤٠٦٤	٢٠٤١٧١	٤١٨٢٢٥
٥٠ - ٥٤	١٥٣٤٠٣	١٦٧٧٢٠	٣٢١١٢٣
٥٥ - ٥٩	١٢١٦٠٢	١٢٢٧٧٦	٢٤٤٣٧٨
٦٠ - ٦٤	١١٣٠٥٣	١٠٨٣٧٤	٢٢١٤٢٧
٦٥ - ٦٩	٤١٠٠٧	٧٤٢٩٧	١٥٥٣٠١
٧٠ - ٧٤	٥٩٦٠٧	٦٥٠٣٦	١٢٤٦٤٣
٧٥ - ٧٩	٤٣٥٢٢	٨٦٥٢٥	٩٦٤٦٩
٨٠ - ٨٤	٢٠٠٢٩	٧٦٤٦٨	٨٤٤٩٧
٨٥ فما فوق	٢٦٦٨٥	٣١٤٦٠	٥٦١٤٥
غير مبين	٢٢٤٣٧	١٢٣٥٩	٣٤٧٩٦
المجموع	٦١٨٢٨٩٨	٥٨١٧٥٩٩	١٢٠٠٠٤٩٧

جدول رقم (٢)

التوزيع السكاني والكثافة السكانية حسب المحافظة

بالجمهورية العراقيه طبقا لتعداد ١٩٧٧

المحافظه	التوزيع النسبي للسكان	الكثافه السكانيه (في الكم ٢)	مساحة المحافظه بالكم الربع
نينوي	١و١٠	٢٩	٤١٣٢٠
صلاح الدين	١و٣	١٨	٢١٣٢٦
التعميم	٣و٨	٤٩	٩٤٢٦
ديالا	٥و٨	٣٦	١٩٠٤٧
بغداد	٢٦و٤	٦٣٠	٥٠٢٣
العنبر	٣و٥	٥	٨٩٥٤٠
بابل	٤و٩	١٠٧	٥٥٠٣
كربلاء	٢و١	٥	٥٢٨٥٦
النجف	٣و١	١٤	٢٦٨٣٤
القادسيه	٣و٤	٤٨	٨٥٦٩
المثنى	١و٦	٤	٤٩٢٠٦
ذي قار	٥و٤	٤٧	١٣٦٦٨
الوسيط	٣و٦	٢٤	١٧٩٩٢
ميسان	٣و٦	٢٦	١٦٧٧٤
البصرة	٧و٨	٤٨	١٩٧٠٢
مناطق الحكم الذاتي:			
دهوك	١و٩	٣٥	٦٣٧٤
أربيل	٤و٣	٣٥	١٤٤٢٨
السليمانية	٥و٧	٤٢	١٦٤٨٢

المجمـــــوع	٠و١٠٠	٢٨	٤٣٤٠٠٠

المصـــــدر : مرجع رقم (٣)

٤- التعدادات السكانية في الاردن :

اجري اول تعداد للسكان بالاردن عام ١٩٥٢ ، وكان الغرض منه حصر المباني والمنشات السكنية بالاضافة لحصر عدد الاسر والاشخاص فيها ثم اجري تعداد اخر شامل للسكان والمسكان عام ١٩٦١ . ثم اجري تعداد ثالث للمسكان والسكان عام ١٩٧٩ نفذ علي مرحلتين الاولي شملت تعدادا للمباني والمسكان والثانية شملت تعدادا للسكان استنادا الي نتائج المرحلة الاولي وكان الفارق الزمني بين المرحلتين شهرا واحدا .

وقد خول قانون الاحصاءات العامه رقم ٢٤ لسنه ١٩٥٠ وتعديلاته لدائرة الاحصاءات العامة بالمملكة القيام باجراء تعداد عام في مجال السكان والمساكن مرة كل عشر سنوات علي الاكثر.

ولكن يبدو ان الظروف السياسية وحالة التوتر الدائمة علي الحدود مع اسرائيل قد حالت دون الالتزام الدقيق بخطة اجراء التعدادات المحدده بذلك القانون . وكان تقدير عدد السكان في هذه التعدادات كما يلي :

التعداد	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٧٩
سكان الضفه الشرقيه (بالالف)	٥٨٧	٩٠١	٢١٥٠
اجمالي السكان (بالالف)	١٣٣٠	١٧٠٦	٢١٥٠

وكان تعداد ١٩٥٢ تعدادا اسكانيا في الغالب حيث شمل جميع انواع المباني والمنشات المستعملة لسكن الاشخاص وتركزت اسئلة هذا التعداد حول نوع البناء وعدد الطوابق ونوع الملكية ووجهة الاستعمال ومصدر المياه وتسهيلات الصرف والاضاءة وعدد الاسر والاشخاص ولكنه لم يبين فيما يتعلق بخصائص الاشخاص في الاسرة سوي العدد الاجمالي للذكور والاناث .

وجاء تعداد ١٩٦١ اكثر شمولا للسكان من تعداد ١٩٥٢ باستثناء الاردنيين المقيمين خارج البلاد الذين جمعت البيانات عنهم من اقربائهم وجيرانهم وكذلك البدو الموجودين في الجنوب الذين يرجح ان الاعداد المبينة لهم كانت اقل مما هي عليه في الواقع .

اما بالنسبة لتعداد ١٩٧٩ فقد جمعت فيه بيانات عن الخصائص الاساسيه للمباني والمساكن . وشمل هذا التعداد ايضا الخصائص الديمجرافية والاجتماعيه والاقتصاديه لافراد الاسرة . وتم الربط بين التعدادين باستخدام الحاسب الالي بارجاع الاسرة الي مسكنها وتبويب نتائجهما معا كما لو كانا تعدادا واحدا . وشمل العد في هذا التعداد الحدود الجغرافية والسياسية المعترف بها دوليا للضفة الشرقية للاردن وقد تم عد جميع الاشخاص (باستثناء الافراد المدنيين والعسكريين الاجانب العاملين بالسفارات الذين قضوا ليلة التعداد داخل هذه الحدود) بما في ذلك الاشخاص علي ظهر السفن في ميناء العقبة الاردني والمارين بالترانزيت في مطار عمان المدني ، كما شمل العد ايضا افراد الاسرة المعتادين والذين كانوا موجودين خارج الضفه الشرقيه في تلك الليلة الي جانب الفئات الخاصة مثل الاسر الجماعية وافراد القوات المسلحة والسكان الرحل والاردنيين المقيمين بالخارج لمدة لاتزيد عن ٦ اشهر باستثناء المقيمين لاغراض الدراسة والسياحة والعلاج حيث تم عدهم بصرف النظر عن مدة اقامتهم بالخارج .

وقد اجري التعداد الاسكاني الاول في شهر ايلول / سبتمبر عام ١٩٥٢ كما اجري التعداد السكاني الشامل الاول في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ ، اما بالنسبة لتعداد ١٩٧٩ فقد اجريت المرحلة الاولي منه والخاصه بالمباني والمساكن في الفتره ١ - ٢١ تشرين الاول / اكتوبر اما المرحلة الثانيه والخاصة بالسكان فاجريت خلال الفتره ١٠ - ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر من نفس العام . وقد اعتبرت ليلة ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر هي ليلة العد ولحظة الاسناد الزمني لبيانات التعداد . ويبدو من ذلك ان شهري اكتوبر ونوفمبر هي انسب فتره لاجراء التعدادات في الاردن حيث التحركات السكانيه اقل ما يمكن والظروف الجوية والاجتماعية مناسبه له .

واعتمدت التعدادات السكانية في الاردن علي استخدام الاساس الفعلي لعد السكان اي عدهم حسب اماكن اقامتهم ليلة العد ، وفي التعداد الاخير عام ١٩٧٩ اضيف سؤال يتعلق بمكان الاقامة المعتادة حاليا علي استمارة السكان مما اتاح تبويب بعض او كل بيانات التعداد طبقا للاساس النظري . وبهذا يمكن القول ان هذا التعداد شمل عد السكان طبقا للاساسيين الفعلي والنظري في ان واحد .

ولم تذكر الوثائق المنشوره عن تعدادات السكان بالاردن شيئا عن استخدام العينات في اتمام عملية العد باستثناء الاستخدام المحدود لاغراض اختبار استمارات التعداد ومراحله كما هو الاجراء المتبع في معظم التعدادات بالدول الاخري ، كذلك استخدمت العينات في مرحلة استخراج النتائج ونشرها حيث انه تلبيه للاحتياجات السريعة والملحة للخطه الخمسيه للتنمية بالاردن ١٩٨١ / ١٩٨٥ فقد قامت دائره الاحصاءات العامه بسحب عينه من سجلات التعداد حجمها ٢٪ من مجموع الاسر وجهزت بياناتها يدويا والكترونياونشرت في اذار / مارس عام ١٩٨١ .

ونظرا لحداثة الاردن بعملية التعدادات السكانية فلا يتوقع ان تكون تعدادات ١٩٥٢ ، ١٩٦١ مستكملة للقواعد والاسس العلمية والفنيه لاجراء التعدادات ولهذا لم تكن درجة شمولها ودقة نتائجها علي المستوي المطلوب وتزايد الوعي الاحصائي لدي المواطنين واهتمام القياده السياسيه للبلاد واقتناعها باهمية التعداد .

اما في تعداد ١٩٧٩ وبعد اكتساب الخبرة من التعدادات السابقة وبالاستعانه بالخبرات الاجنبية خاصة من جانب صندوق النشاطات السكانيه التابع لهيئة الامم المتحده فانه يمكن القول ان هذه الجوانب العملية والفنيه قد تحقق منها الكثير مما عكس نفسه علي تنوع البيانات ودقتها وشمولها .

وفيما يلي اهم النتائج المنشوره عن تعداد ١٩٧٩ بالاردن :

جدول رقم (٣)

بعض النتائج المستخلصه من تعداد المساكن والسكان

بالاردن عام ١٩٧٩

		ريف	حضر	اجمالي
اجمالي عدد السكان	ذكور	٤٥٠٨١٢	٦٦٥٠٢٩	١١١٥٨٤١
(الاردنيين + اجانب)	اناث	٤١٥٥٢٠	٦٠١٦٣٦	١٠١٧١٥٦
	اجمالي	٨٦٦٣٣٢	١٢٦٦٦٦٥	٢١٣٢٩٩٧
نسبه الجنس		١٠٨و٥	١١٠و٥	١٠٩و٧
عدد الاسر		١٢٧٢٤٣	١٨٨٦٤٠	٣١٥٨٨٣
متوسط حجم الاسرة		٦و٧	٦و٦	٦و٧
التوزيع العمري النسبي للسكان %	٠ - ١٤	٥٢و٩	٤٩و١	٥٠و٦
	١٥ - ٤٤	٣٥و٤	٣٩و٥	٣٧و٨
	٤٥ - ٦٤	٨و٦	٨و٩	٨و٨
	٦٥ +	٣و١	٢و٥	٢و٨
نسبة الامية بين الاردنيين %	ذكور	٢٧و٢	١٣و٥	١٨و٩
	اناث	٦٣و٤	٣٨و٣	٤٨و٢
	اجمالي	٤٥و٣	٢٥و٨	٣٣و٤
نسبة المشتغلين الي اجمالي	ذكور	٧٧و٠	٧٦و٢	٦٧و٥
السكان ١٥ سنه فاكثر (الاردنيين)	اناث	٣و٢	٨و٦	٦و٤
	اجمالي	٤٠و٢	٤٢و٧	٤١و٧

جدول رقم (٣) تابع

		ريف	حضر	اجمالي
نسبه المشتغلين بقطاع الزراعه	ذكور	-	-	١و١٢
والصيد والغابات	اناث	-	-	٢و١
	اجمالي	-	-	٣و١١
نسبه المشتغلين بقطاع الصناعه	ذكور	-	-	٠و٨
	اناث	-	-	٤و٦
	اجمالي	-	-	٩و٧

المصدر : نتائج التعداد العام للمساكن والسكان عام ١٩٧٩ ، الضفه الشرقية ، المملكه الاردنيه الهاشميه ، مجلد رقم ٢ ، خصائص السكان ، ١٩٨٣ .

٥- التعدادات السكانيه في الجمهورية العربية اليمنيه :

تعتبر الجمهوريه العربيه اليمنيه اكثر دول مجلس التعاون العربي حداثة بالتعدادات السكانيه فقد اجري اول تعداد للمساكن والسكان عام ١٩٧٥ بمساعدة صندوق النشاطات السكانيه بهيئه الامم المتحده ، كما اجري حصر شامل للسكان عام ١٩٨١ قام به الإتحاد العام للتعاون الاهلي للتطوير التابع لرئاسة الجمهورية وكان الهدف منه التحضير لانتخابات مجلس الشوري والمجالس النيابيه المحلية .

ثم اجري التعداد الثاني الشامل للمساكن والسكان عام ١٩٨٦ بالتعاون مع صندوق النشاطات السكانيه ايضا وما زالت نتائجه النهائيه التفصيليه في مرحلة التجهيز . وكان من المفروض أن يتم هذا التعداد عام ١٩٨٥ ولكن اجل عاما واحدا نتيجة التاخير في اعمال التحضير وتدبير الامكانيات الماديه والبشريه اللازمه .

وقد حدد قانون الاحصاء باليمن الادارة العامه للاحصاء التابعه للجهاز المركزي للتخطيط الذي انشئ عام ١٩٧٢ مسئولية اجراء التعدادات والمسوحات

وجميع البيانات وتوفير المعلومات الاحصائيه ، وقد تقرر ان يجري تعداد شامل للسكان مرة كل عشر سنوات . كما انشى مركز للدراسات السكانية كاحدي وحدات الإدارة العامه للاحصاء عام ١٩٨٢ بالتعاون مع الامم المتحده يتم من خلاله القيام بكافة الإنشطه السكانيه باليمن بما فيها التعدادات السكانيه .

وكان تقدير اجمالي السكان بما فيهم اليمنيين المقيمين بالخارج والذين لم يشملهم العد لاعتبارات فنيه واجتماعيه طبقا لهذه التعدادات كما يلي :

التعداد	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٦
اجمالي السكان (بالالف)	٦٤٩٣	٨٥٤٠	٩٢٧٤

ويعتبر تعداد ١٩٧٥ اول مسح ديمجرافي واقتصادي واجتماعي للموراد البشريه بالجمهورية العربيه اليمنيه وقد شمل كافة اراضي الجمهورية باستثناء مناطق محدده في الشمال والشرق روئي اجراء تقدير لسكانها ومساكنها باستخدام الصور الجويه الماخوذه عنها من خلال مشروع نفذ بمساعدة فريق سويسري للتصوير الجوي كان الهدف منه ايضا تقييم اعمال التعداد . وقد تناول التعداد جميع المباني القائمة علي الاراضي اليمنيه وحصر كل ما فيها من منشات ومساكن واسر وافراد . وقد تم تقدير عدد اليمنيين المقيمين بخارج البلاد اثناء التعداد سواء بصفه موقته او دائمة .وقد قدرت نسبة التغطيه والشمول في هذا التعداد بحوالي ٩٦ ٪ من اجمالي السكان . اما في تعداد ١٩٨١ فلم يكن تعدادا سكانيا بالمعني المفهوم ولكنه مجرد حصر شامل للكان مقسمين الي ذكور واناث والي مواليد قبل ثورة ١٩٦٢ باليمن ومواليد بعد الثورة وكانت له اغراض انتخابيه محددة .

وجاء تعداد ١٩٨٦ اكثر شمولا وتفصيلا من سابقيه فبالاضافه الي بيانات خصائص المسكن وخصائص الافراد المشار اليها سابقا والتي شملها تعداد ١٩٧٥ تضمنت استماره التعداد اسئله عن عدد المواليد احياء والمواليد الذين مايزالون علي قيد الحياة حتي لحظة العد للنساء اللائي سبق لهن الزواج والمتزوجات وقت التعداد وكذلك عن عدد الولادات الحية بالاسرة التي تمت خلال العام السابق للتعداد وايضا عن اليمنيين المقيمين بالخارج وذوي الاماكن

المقيمين باليمن وقت التعداد بالإضافة الي سؤال عن محل الإقامة المعتاده حاليا مما يساعد علي معرفة حجم سكان المناطق المختلفه طبقا للإساس النظري.

و قد اجري التعدادان في شهر فبراير من سنة التعداد وهو الشهر الذي تقل فيه التحركات السكانيه الي اقل ما يمكن فهذه الفتره من السنه تعتبر فتره ركود اقتصادي بشكل عام وفي قطاع الزراعه بشكل خاص حيث تسبق موسم سقوط الامطار الاول في اواخر مارس وشهري ابريل ومايو حيث تعتمد الزراعة اعتمادا كليا علي سقوط الامطار ، كما ان جفاف المناخ في هذا الشهر يساعد علي انجاز اعمال التعداد بشكل كبير حيث يسهل لرجال التعداد التنقل في مناطق العد دون عوائق . واستغرق العمل الميداني فيهما حوالي ثلاثه اسابيع من اول فبراير وحتي الواحد والعشرين من نفس الشهر .

وقد جري العد في هذين التعدادين باتباع الاساس الفعلي اي تسجيل الافراد حسب اماكن تواجدهم اثناء عملية العد نظرا لسهولة الاسلوب وملاءمته لظروف التعداد من حيث المستوي التعليمي للافراد ومستوي تدريب وخبرة العدادين وان كانت بعض المسوحات الديمجرافيه بالعينه قد طبقت استخدام الاساسين الفعلي والنظري معا لعد السكان وحققت في ذلك نجاحا نسبيا ملحوظا ، كما ان تعداد ١٩٨٦ قد تضمن سؤالا عن محل الاقامة المعتاده حاليا للفرد مما يمكن من معرفة حجم سكان كل منطقة طبقا للاساس النظري . ووحدة العد الرئيسيه هي الاسرة واستمارة التعداد استمارة اسريه اي يتم فيها جمع البيانات المطلوبه عن جميع افراد الاسره ويقوم بابلاغها رب الاسرة او اي شخص بالغ عاقل ينوب عنه الي العداد الذي يقوم بتوجيه الاسئلة في المقابله الشخصية التي يجريها مع الاسره ثم تسجيل الاجابات عنها في الاستمارة . اي ان العداد يقوم بدور كامل في توجيه الاسئله وادارة المناقشه وتسجيل الاجابات وفقا للتعليمات المعطاه له من قبل ادارة التعداد والمدونه بكتيب التدريب .

وتم جمع البيانات باتباع اسلوب الحصر الشامل ولم يستخدم اسلوب المعاينه الا في عمليات اجراء الاختبارات الخاصة بالتعداد سواء اختبارات قبليه او بعديه وكذلك في عملية نشر النتائج . خاصة النتائج الاوليه .

ورغم أن اليمن حديث العهد بالتعدادات السكانيه الا أنه وبفضل احساس القيادة السياسية للبلاد باهمية توافر البيانات الاحصائيه اللازمة لخدمة أغراض خطط التنمية وبفضل الاستعانة بالخبرات الدولية في مجال التعدادات فقد جاءت التعدادات السكانيه باليمن خاصة تلك التي اجريت عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٦ وفقا للاسس العلمية والفنيه المطلوبه للتعداد وتحقق لها الكثير من مقومات النجاح فقد نفذت عمليات هذه التعدادات وفق خطط مفصله ومحكمة استغرق وضعها وتوفير ادواتها وقتا طويلا وسارت وفق توقيت زمني صارم ومحدد واشترك في تنفيذ عملياتها الميدانية الاف العدادين والمشرفين معظمهم من طلبة الجامعات والمدارس الثانويه الذين خضعوا لتدريب طويل ومكثف . وقد حظيت عمليات التعداد برعاية السلطة السياسية في البلاد كما قام المسئولون في وزارات الدولة ومؤسساتها المركزيه والمحلية بدور فعال في دعمها وتسابق المواطنون في شتي المناطق للاغراب عن تقبلهم لها وتجاوبهم مع رجال التعداد بمظاهر شتي ، كما توافرت للتعداد الامكانيات الماليه والمادية الكافية وقد ساعدت مساهمات الامم المتحده والمنظمات الدولية في تخفيف الاعباء الباهظه التكاليف وتقليص مساهمة الدولة فيها الي حدود مقبوله (٥) . ومن الناحية الفنيه فقد صممت استمارات التعداد بعنايه واقتصرت علي الاسئلة التي توفر المعلومات الرئيسية عن خصائص السكان والمساكن واختبرت جيدا قبل الاستخدام النهائي كما درب العدادون علي كيفية استيفائها وعلي كيفية ادارة المقابلة الشخصية والمناقشه مع رب الاسرة . وسبق عملية العد عمليات اعداد خرائط مفصله لمناطق العد بحيث تكون معرفه تعريفا دقيقا ومحدده المعالم جغرافيا (وان كانت هذه العملية اكث نجاحا في تعداد ١٩٨٦ عن تعداد ١٩٧٥) . واجريت اختبارات قبليه وبعديه للتعداد واستخدمت الحاسبات الالية علي نطاق كبير في تجهيز بيانات التعداد وجدولتها ونشرها . وصاحبت اعمال التعداد خاصة بالنسبة للتعداد الاخير حملات اعلاميه مكثفه شملت كافة وسائل الاعلام من اذاعه وتليفزيون وصحافة تبصر المواطنين باهمية التعداد واهدافه القوميه ودوافعه الاحصائية والتخطيطيه وتحثهم علي التجاوب مع رجال التعداد وعلي أهمية الادلاء بالمعلومات الصحيحة .

وقد اثمرت هذه الحملات في حسن استقبال المواطنين في معظم مناطق الجمهورية لاعمال التعداد والتجاوب معها بحماس منقطع النظير .

ورغم عوامل النجاح التي تحدثنا عنها بالنسبة لتعداد ١٩٧٥ الا انه نظرا لانها المرة الاولي التي يتم فيها تنفيذ تعداد عام للمساكن والسكان في الجمهورية العربية اليمنيه وبالتالي فانها المرة الاولي التي يشهد فيها الناس حملة منظمه كبري يواجهون فيها بموظفين من قبل الدولة يسئلونهم عن معلومات لم يطلبها منهم احد من قبل ، وبالرغم من الحملة الاعلاميه المكثفة التي سبقت ورافقت عملية التعداد والتي نجحت في كسب تاييد السواد الاعظم من الشعب واستجابته فان قطاعا كبيرا من المواطنين بقي رغم قبوله او رفضه بعيدا عن ادراك الاهداف الحقيقية للتعداد وغلب عليه الاعتقاد بان التعداد لابد وان يحقق له نفعا شخصيا او يعود عليه بالضرر مما اثر في نوعية المعلومات المعطاه من هؤلاء المواطنين سواء بالمغالاة او بالتقتير وذلك نتيجة للرواسب المتراكمة في ذهن المواطن اليمني ابان حكم الامامة البائد الذي ساده الجهل والفقر والمرض ، فاختلفت بالتالي ردود فعل المواطنين تجاه التعداد من اقصي درجات التاييد الي اقصي درجات الرفض (٥) .

وترتب علي ذلك ان هناك مناطق محدوده باكملها لم يتمكن العدادون من مسحها في اطراف البلاد شمالا وشرقا وان نسبة محدودة من الاسر في المناطق المشمولة بالعد قد اسقطت من العد بعض الاناث لاعتبارات اجتماعيه ، كما ان طول فتره العد (٢١ يوما) وما ترتب عليه من وجود تحركات سكانيه خلالها قد ادي الي سقوط بعض الافراد والاسر من العد بسبب انتقالهم من مساكن في مناطق لم يات دورها في العد الي مساكن في مناطق اخري انتهي فيها العد .

كما ان هناك مشكلة اخري تتعلق بتقدير عدد اليمنيين المقيمين خارج اليمن اثناء التعداد فقد تضاربت التقديرات حولهم بشكل كبير وتراوحت من بضع مئات الالاف الي مليون وربع المليون (التقدير الحكومي الرسمي)(٥) .

وتجدر الاشارة الي ان الثقة كانت كبيره في عدد السكان المسجلين فعلا اي عدد اليمنيين المقيمين داخل الوطن وقت التعداد (٥و٤ مليون تقريبا) اما تقدير عدد السكان الذين لم يشملهم العد لاعتبارات فنيه واجتماعيه وكذلك عدد

اليمنيين خارج البلاد (والذي ادي اضافته الي بلوغ العدد الاجمالي للسكان الدائمين الي ٥و٦ مليون) فكان وما يزال محل جدل كبير .

اما تعداد ١٩٨١ فرغم انه اعطي تقديرا حديثا للسكان الا ان فوائده محدوده لعدم شموله لخصائص السكان المختلفه ولعدم دقة نتائجه ايضا لان الجهة التي قامت بتنفيذه كانت جهة غير متخصصه ولم تتخذ له التدابير الكافيه او الاعداد الجيد علي اسس علميه وفنيه . ومن موشرات عدم دقة بيانات ذلك التعداد ان معدل النمو السنوي المحسوب بين ١٩٧٥ ، ١٩٨١ زاد عن ٥و٤ % وهو معدل نمو غير منطقي في بلد يتسم بارتفاع معدل الوفيات ووجود هجرة كبيرة خارج اليمن (١١) ، كما ان نسبه الجنس المقدره بـــ ١٢٥ ذكر لكل ١٠٠ انثي تزيد عن المعدل الطبيعي بشكل غير مقبول ولهذا فان نتائج هذا التعداد لايجب ان يعول عليها الكثير وتقتصر فوائدها علي تحديث قوائم التقسيمات الاداريه التي استخدمت في تعداد ١٩٨٦ وعلي المساعده في اعداد جداول وكشوف الانتخابات في الدوائر الانتخابيه المختلفه .

اما تعداد ١٩٨٦ فكانت الاستعدادات له افضل واستجابه المواطنين اكبر نتيجة الخبرة المكتسبه من تعداد ١٩٧٥ ، واتسعت كذلك دائرة التعاون مع الموسسات الخارجية فشاركت وكالة التنميه الامريكيه والحكومة الهولنديه واليابان وسويسرا بالاضافه الي صندوق النشاطات السكانيه بالامم المتحدة بمساهمات ماديه وفنيه متنوعة ساعدت علي نجاح التعداد . كما انشئت ايضا ادارة مستقله للتعداد تفرغت تماما لاعماله وعين لها رئيس من خارج الجهاز المركزي للتخطيط اعطيت له كافة الصلاحيات لمباشرة مهام التعداد . كما اعطيت اهمية كبيرة لاعمال الخرائط والتقسيمات الجغرافيه ودرب الافراد جيدا علي القيام بها وان كان من غير المعروف ما اذا كان هذا التدريب قد حقق الفائده المرجوه منه . وقد انعكست هذه الاستعدادات علي نتائج التعداد فانخفض عدد الذين لم يشملهم العد لاعتبارات مختلفه من حوالي ٧١٨ الف عام ١٩٧٥ الي حوالي ٣٧٨ الف عام ١٩٨٦ . كما كان معدل النمو المحسوب من واقع بيانات التعدادين ٣و٣ % سنويا وهو اقرب الي المعقولية من ذلك المعدل المحسوب علي اساس بيانات ١٩٧٥ ، ١٩٨١ وان كان مايزال علي الجانب المرتفع

كتقدير للنمو السكاني في اليمن ، اضاف الي ان نسبة الجنس الذ
بيانات هذا التعداد كانت ٩٦و٨ للسكان المسجلين ، ١٠٠و٤ للسكان الدائمين
بالمقارنه بـــ ٩١ ، ٩٩و٩ لتعداد ١٩٧٥ وهي نسب منطقيه الي حد ما (١١) .

غير ان بيانات كلا التعدادين التفصيليه مازالت عرضه للاخطاء الشائعه في البيانات السكانية وتعني علي وجه الخصوص بيانات العمر والنوع والخصائص الديمجرافيه والاقتصاديه الاخري وذلك وضع لايتميز به اليمن وحده ولكنه سمة غالبة في التعدادات السكانيه للدول النامية علي وجه العموم .

وجدول (٤) يبين اهم نتائج تعداد السكان والمساكن باليمن لعام ١٩٨٦ وهي نتائج مستخلصه من مخرجات الحاسب الالي والتي لم تنشر رسميا بعد حتي اعداد هذه الدراسة .

جدول رقم (٤)

اهم النتائج المستخلصه من تعداد السكان والمساكن

باليمن لعام ١٩٨٦

		ريـــف	حـــضر	اجمالـــي
اجمالي عدد السكان	ذكور	٣١٧٩٦٦٦	٦٥٧٨٥٢	٣٨٣٧٥١٨
	اناث	٣٤٣٤٧٤٤	٥٥٤٤٨٨	٣٩٨٩٢٣٢
	اجمالي	٦٦١٤٤١٠	١٢١٢٣٤٠	٧٨٢٦٧٥٠
عـــدد الاســـر		١١٥١٤٠٦	١٩٤٤١٦	١٣٤٥٨٢٢
متوسط حجم الاسرة		٧و٥	٦و٢	٨و٥
عدد سكان العاصمة صنعاء	ذكور			٢٣٧٠٤٩
	اناث			١٩٠٤٥٣
	اجمالي			٤٢٧٥٠٢
عدد الاسر بالعاصمة				٦٧٩٢٦
نسبة الجنس لاجمالي السكان		٩٣	١١٨و٦	٩٦و٢

متوسط حجم الإسرة في العاصمه			٣و٦
	ريـــف	حـــضر	اجمالـي
نسبة الاميين الي اجمالي السكان	ذكور ٣و٥٦	٨و٣٠	٣و٥١
١٠ سنوات فاكثر %	اناث ٨و٩٤	١و٦٨	١و٩١
	اجمالي ١و٧٧	٢و٤٧	١و٧٢
نسبه القوي العاملة الي اجمالي السكان ١٠ سنوات فاكثر %			٥و٤٧
نسبتهم الي اجمالي السكان %			٠و٢٨
نسبة المشتغلين بالزراعه الي اجمالي قوة العمل %			١و٦٦

٦- تجربة التعدادات السكانيه في دول مجلس التعاون العربي ، مقارنه عامة :

من العرض السابق لتجربة التعدادات السكانيه في دول مجلس التعاون الاربع يمكن ان نستخلص الدروس الاتيه التي تفيد في رسم خطط وسياسات التعدادات السكانيه المستقبله لهذه الدول بالتعاون المشترك وتبادل الخبرات فيما بينها :

١) تتفاوت خبرات الدول الاربع في اجراء التعدادات الحديثة فبينما نجد ان مصر تمتد خبرتها في هذا المجال الي ما يزيد علي قرن من الزمان نجد ان اليمن لاتزيد خبرتها كثيرا عن عقد زمني واحد اجري فيه تعدادان اثنان فقط يليها الاردن (٣ تعدادات) ثم العراق (٤ تعدادات) . وليس معني حداثة الدول الاخري غير مصر في مجال التعدادات ان التعدادات فيها جاءت ضعيفه او لاترتكز علي اسس فنيه قويه اذ ان المعرفة التقنية بالتعدادات واساليبها تنتشر علي مستوي العالم اجمع ويتم انتقالها من الدول المتقدمه الي الدول الاخري بواسطه المنظمات الدوليه وعن طريق اتفاقيات التعاون الثنائي بينها مما يؤدي الي توحيد انماط واساليب اجراء التعدادات في مختلف الدول ويرفع من جودتها . ويمكن عن طريق وضع برامج مشتركه للتعدادت بين دول مجلس

التعاون العربي الاستفاده من الخبرات المتنوعه في هذا المجال وتحقيق نوع من التكامل في الامكانيات الماديه والبشريه اللازمه لاجراء التعدادات حتي تضمن لها مقومات النجاح والجودة .

٢) ان التعدادات في الدول الاربع تعتمد بصفة اساسيه علي الاسلوب الفعلي (الواقعي) في عد السكان اي عدهم في اماكن تواجدهم ليلة التعداد نظرا لسهولة هذا الاسلوب من الناحية التطبيقيه ولملاءمته للظروف الاجتماعية والنفسيه والتعليميه للسكان ولمستوي ومهارة العدادين فيها . وبعض هذه الدول كمصر والعراق تتبع الاسلوب النظري في العد اي عد السكان حسب محال اقامتهم المعتاده جنبا الي جنب مع الاساس الفعلي . غير ان تطبيق الدولتين لهذا الاسلوب يختلف بينهما فبينما توضع اسئله اضافيه في استمارة التعداد عن محال الاقامه المعتاده بالنسبه لجميع السكان في مصر نجد ان اساس العد ليس واحدا لجميع السكان بالنسبة للعراق اذ يطبق الاساس الفعلي في بعض المناطق والنظري في مناطق اخري يتيسر فيها اتباع هذا الاسلوب الذي يعتبر اكثر صعوبة عمليا من الاساس الفعلي . وتجدر الاشارة ايضا الي ان التعدادات الاخيره في كل من الاردن واليمن قد تضمنت سؤالا عن محل الاقامة المعتاده حاليا مما يتيح فرصة تبويب كل او بعض البيانات علي الاساسين النظري والفعلي . ومن جهة اخري فان طريقة جمع البيانات متماثله الي حد ما في الدول الاربع وتعتمد علي اسلوب المقابله الشخصيه بين العدادين وارباب الاسر . ويرجع ذلك الي تقارب المستوي التعليمي والوعي الاحصائي لافراد المجتمع فيها وترتب علي ذلك ان العداد يقوم بالدور الاكبر في استيفاء بيانات استمارة التعداد عن طريق توجيه الاسئلة وتدوين الاجابات حسب ما يدلي به رب الاسرة . ويستثني من ذلك العراق خاصة في المدن حيث يقوم العدادون بتوزيع الاستمارات علي الاسر ليقوموا باستيفائها ثم يعاودوا الزيارة مرة اخري لجمع الاستمارات المستوفاه او لمساعده الافراد في الاستيفاء اذا احتاجوا لذلك ، ويرجع ذلك الي انخفاض مستوي الامية في العراق في هذه المناطق بالنسبة لدول المجلس الاخري

٣) تجري التعدادات في الدول الاربع في الاوقات التي تقل فيها التحركات

السكانيه الي اقل حد ممكن والتي تكون الظروف المناخيه والاجتماعيه فيها اكثر مناسبة لعمليات التعداد ، وهذه الاوقات تتراوح بين سبتمبر ونوفمبر في الدول الاربع ويعود ذلك ايضا الي تماثل الظروف المناخيه والاجتماعيه والدينيه فيها الي حد ما . وتتراوح فتره تنفيذ الاعمال الميدانيه في تعدادات الدول الاربع من اسبوعين الي ثلاثه اسابيع ابتداء من ليلة التعداد (لحظه الاسناد الزمني فيها) ويؤثر طول فتره العمل الميداني علي جودة البيانات حيث تزداد فرصه حالات الازدواج او الحذف في تسجيل الافراد مع تنقلات السكان .

٤) يتسع نطاق التعداد وبدرجات متفاوته في الدول الاربع ليشمل الي جانب تعداد السكان تعدادا للمباني والمساكن والظروف السكنيه نظرا لان عمليه عد السكان تسبقها عمليه حصر للمباني والوحدات السكنيه ، وذلك لتسهيل عمليه تسجيل السكان وخصائصهم فيما بعد . ويشمل تعداد المساكن خصائص المبني وخصائص المسكن . ويشمل تعداد السكان الخصائص الديموجرافيه والاجتماعيه والاقتصاديه للافراد وبعض البيانات الاضافيه عن الحوادث الحيويه في السنه السابقه علي التعداد وعدد الاولاد الاحياء والمتوفين ، وتجمع البيانات عن جميع السكان داخل الحدود الجغرافيه والسياسيه للدولة . وقد اتجهت بعض التعدادات الحديثه كما في العراق الي التركيز علي البيانات السكانيه فقط بينما اتسع نطاق التعداد الاخير في مصر ليشمل تعدادا للمنشات يسبق تعداد السكان حتي لاتكون هناك حاجة الي اجراء تعداد مستقل للمنشات فيما بعد .

٥) يعتمد اسلوب التعداد في الدول الاربع باستثناء تعداد السكان عام ١٩٦٦ في مصر علي اسلوب الحصر الشامل وهو جمع المعلومات عن جميع الافراد حيث استخدم اسلوب المعاينه في التعداد المذكور ، كما استخدم الاسلوبان معا (الحصر الشامل والمعاينة) في تعداد ١٩٨٦ بمصر حيث جمعت البيانات الاساسيه من جميع الافراد وجمعت بيانات تفصيليه عن متغيرات الخصوبه والهجرة من عينه فقط من الاشخاص . وربما يرجع عدم استخدام اسلوب المعاينه في الدول الثلاث الاخري لصغر حجم سكانها وعدم الحاجة الي تطبيق هذا الاسلوب كما هو الحال في مصر .

كما ان استخدام اسلوب المعاينه يحتاج الي بعض الضوابط الفنيه التي قد لاتشجع علي تطبيقه فيها . غير انه من جهة اخري نجد ان اسلوب المعاينه يطبق بنسب متفاوته في جميع الدول بالنسبه للاختبارات القبليه والبعديه للتعداد وبالنسبه لمراحل تبويب ونشر النتائج ، واستخدام العينات في هذه المراحل يعد اقل خطورة من استخدامه في عملية حصر السكان وتسجيل خصائصهم .

٦) رغم حداثه دول مجلس التعاون العربي بتجربة التعدادات ومحدودية الامكانيات الماديه والبشريه فيها (باستثناء مصر والي حد ما العراق) الا ان التعدادات في هذه الدول تجري وفق الاسس العلميه والفنيه والعمليه الحديثه وذلك بفضل المساعدات الماديه والفنيه للمنظمات الدولية وبفضل تبادل المعرفه والخبرات مع الدول الصديقه العربيه والاجنبيه واتساع نطاق المعرفة في المجال الديمجرافي بين دول العالم المختلفه . ورغم ذلك فان التعدادات في الدول الاربع تعاني وبدرجات متفاوته من مظاهر انخفاض الجوده في البيانات المسجله خاصة بيانات الاعمار والمهن والحوادث الحيويه والهجره . وهذه هي سمة التعدادات في الدول الناميه عموما نتيجة لانخفاض المستوي التعليمي والوعي الاحصائي بها وذلك لايقلل من شان الجهود الكبيره التي تبذلها هذه الدول في اجراء التعدادات السكانيه وجعلها تحقق مستوي مقبولا من الشموليه والجودة .

والجدول التالي يتضمن بيانات مقارنه توضح ملامح تجربة التعدادات السكانيه في دول مجلس التعاون العربي المختلفه :

جدول رقم (٥)

بيانات مقارنه عن تجربة التعدادات السكانيه

في دول مجلس التعاون العربي

البيان / الدولة	مصر	العراق	الاردن	اليمن
تاريخ أول تعداد	١٨٨٢	١٩٤٧	١٩٥٢	١٩٧٥
تاريخ اخر تعداد	١٩٨٦	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٦
عدد التعدادات	١١	٤	٣	٢
توقيت اجراء التعداد	ابريل/مايو تعدل الي نوفمبر	اكتوبر	اكتوبر / نوفمبر	فبراير
فتره العمل الميداني بالاسبوع	٢	٣	٣	٣
اساس العد	فعلي تعدل الي فعلي+ نظري	فعلي في بعض المناطق ونظري في اخري	فعلي + نظري	فعلي + نظري
نطاق التعداد	مساكن و منشات و وسكان	سكان	مساكن و سكان	مساكن و سكان
وحدة العد	الاسرة	الاسرة	الاسرة	الاسرة
نوع الاستمارة	اسريه	اسريه	اسريه	اسريه
اسلوب العد	حصر شامل + عينات	حصر شامل	حصر شامل	حصر شامل

طريقة جمع البيانات	المقابله الشخصيه	المقابله الشخصيه	المقابله الشخصيه	المقابله الشخصيه
الخبرات المستخدمه	محليه و اجنبيه	محليه و اجنبيه	محليه و اجنبيه	محليه و اجنبيه
تجهين البيانات شكل الإسئلة	يدوي و الي وصفيه + مسبقة الترميز	يدوي و الي وصفيه + مسبقة الترميز	يدوي و الي وصفيه	يدوي و الي وصفيه
حجم السكان لاخر تعداد بالالف	٤٨٢٠٥	١٢٠٠	٢١٥٠	٩٢٧٤ *

* تشمل الذين سقطوا من العد لاعتبارات فنيه واجتماعيه (٣٧٧ الف) واليمنيين بالخارج (١١٦٨ الف).

قائمة المراجع :

١) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصاديه لغربي اسيا . الوضع السكاني في منطقة غربي اسيا ، الجمهورية العربية اليمنية ، بيروت (١٩٨٠) .

٢) ــــــــــــــــ . الوضع السكاني في منطقة غربي اسيا ، المملكة الاردنية الهاشمية ، بيروت (١٩٨٠) .

٣) ــــــــــــــــ . الوضع السكاني في منطقة غربي اسيا ، الجمهورية العراقيه ، بيروت (١٩٨١) .

٤) الجمهورية العربية اليمنية . التقرير النهائي لمشروع التصوير الجوي لتقييم نتائج تعداد السكان والمساكن باليمن فبراير ١٩٧٥ . اعداد الفريق السويسري للتصوير الجوي ، ادارة التعاون الفني بالحكومة السويسريه ، باللغة الانجليزيه ، بيرن ، (١٩٧٨) .

٥) الجهاز المركزي للتخطيط بالجمهورية العربية اليمنيه . النتائج النهائيه للتعداد العام للمساكن والسكان فبراير ١٩٧٥ ، الادارة العامه للاحصاء ، ومركز الدراسات السكانيه ، (١٩٨٠) .

٦) ———————— . تقييم وتحليل نتائج التعداد العام للسكان والمساكن فبراير ١٩٧٥ : اختبار جودة بيانات النوع والسن باللغة الانجليزيه ، الادارة العامه للاحصاء ، مركز الدراسات السكانيه ، (١٩٨٠) .

٧) ———————— . التعداد العام للمساكن والسكان فبراير ١٩٨٦ ، النتائج النهائيه ، مخرجات من الحاسب الالي ، الادارة العامه لمركز المعلومات ، صنعاء ، (١٩٩٠) . لم يتم نشرها رسميا بعد .

٨) الجهاز المركزي للتعبئه العامه والاحصاء ، جمهورية مصر العربيه . التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ ، النتائج التفصيليه لاجمالي الجمهورية ، مرجع رقم ٩٣ - ١٥١١١ ، القاهره (١٩٧٨) .

٩) ———————— . التعداد العام للسكان والاسكان والمنشات ١٩٨٦ ، خصائص السكان والظروف السكنيه ، نتائج العينه ، اجمالي الجمهوريه ، مرجع رقم ٨٦١/٨٩/٥١ م ت ، مجلد رقم ١ ، القاهره (١٩٨٩) .

١٠) عبد الغني محمد عبد الغني . تحليل النتائج الاوليه في تعداد ١٩٨٦ بالمقارنه بنتائج التعدادات العشر السابقه ، المؤتمر الثاني والعشرون للاحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات ، معهد الاحصاء جامعة القاهره ، مجلد رقم ٢ (١٩٨٧) .

١١) ———————— . تقييم وتحليل النتائج الاوليه للتعداد العام للمساكن والسكان في ج . ع . ي فبراير ١٩٨٦ ، المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للاحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات ، مجلد رقم ٥ ، (١٩٨٦) .

١٢) عبد المجيد فراج . الاسر الاحصائيه للدراسات السكانيه ، دار النهضه العربيه ، القاهره ، (١٩٧٥) .

١٣) علي غالب حسين . تقييم البيانات الديمجرافيه في العراق وتقدير المقاييس الاساسيه ، رسالة ماجستير ، معهد الاحصاء جامعة القاهرة ، (١٩٨٣)

١٤) مرج صدقي مراد غالب . التعداد العام للسكان والاسكان والمنشات ١٩٨٦ ، منهجية الاعداد والتنفيذ ، المؤتمر الدولي لنشر واستخدام بيانات التعداد ، الجهاز المركزي للتعبئه العامه والاحصاء ، القاهره ، (١٩٨٨) .

[illegible] عتبي ، سامي محمد الصباني . تعداد ١٩٨٦ في مصر المجلد والنتائج ، الجزء الثاني : نتائج التعداد ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة (١٩٨٨) .